السلطان محمد الخامس

(محمد رشاد)

فترة الحكم: ١٩٠٩–١٩١٨

السلطان العثماني الخامس والثلاثون

اللقب: الغازي

اسم الأب: عبد المجيد

اسم الأم: كُلجَمال قادن أفندي

محل وتاريخ الميلاد: إسطنبول،
٢ نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٨٤٤

العمر عند اعتلاء العرش: ٦٥ عاما

سبب وتاريخ الوفاة: سكتة قلبية،
٤ يوليو/تموز ١٩١٨

مكان الوفاة وموقع القبر: إسطنبول،
ودفن في مقبرة تحمل اسمه
في منطقة أيوب في إسطنبول

أبناؤه: محمد ضياء الدين،
ومحمود نجم الدين، وعمر حلمي

لوحة زيتية للسلطان محمد رشاد، بريشة الفنان أنترانيك.

تولى السلطان محمد رشاد العرش في أعقاب انقلاب عسكري مثل شقيقيه الأكبر منه. وفي حين كان جده السلطان محمد الرابع، أحدُ أجداده العظماء في سن السابعة عندما تولى السلطنة، وبهذا كان أصغر سلطان في تاريخ السلالة العثمانية، فإن محمد رشاد كان أكبرهم سنا عندما جلس على العرش العثماني.

في الفترة التي تلت الثورة المضادة التي وقعت في٣١ مارس/آذار قرر البرلمان الخاضع لسيطرة جمعية الاتحاد والترقي خلع السلطان عبد الحميد الثاني وتولية شقيقه محمد رشاد. واعتُبر وصول جيش العمليات إلى إسطنبول وقمعه لثورة ٣١ مارس/آذار الفتح الثاني لإسطنبول، وهذه المرة على أيدي أعضاء جمعية الاتحاد والترقي. أطلقت الجمعية على محمد رشاد اسم السلطان محمد الخامس، في حين عرف الشعب السلطان غالبا باسم السلطان رشاد.

تولى السلطان محمد رشاد العرش في سن كبيرة، ولو كان الأمر بيده لظل بعيدا عن العرش ملتزما بأداء الصلواة؛ فقد أنهكت السنوات المضطربة السلطانَ الذي كان قليل الخبرة وكبير السن. وكان المحركُ الأول للحكومة هو الصدر الأعظم؛ حيث كان النظام ما يزال السلطنة الدستورية. وكان للخليفة سلطة تعيين الصدر الأعظم، لكنه لم يكن مسموحا له إصدار قرارات سيادية؛ وبهذا انخفض بشكل كبير تأثير السلطان على الإدارة، وذهبت السيطرة الواقعية على الإدارة لجمعية الاتحاد والترقي، والصدر الأعظم، والحكومة. وقد اكتشف السلطان هذا بعد أيام قليلة من قيام محمود شوكت باشا، القائد القاسي لجيش العمليات، بنقل شقيقه الأكبر عبد الحميد الثاني إلى سلانيك.

أراد السلطان محمد رشاد أن يعرف المزيد عن الأراضي العثمانية، فقام بزيارات للمدن في الأناضول. في ذلك الوقت لم يكن حزب الاتحاد والترقي، الذي كان قد أعلن السلطنة الدستورية وأصبح نافذا للغاية في الإدارة المركزية، مستعدا لإدارة الدولة، كما أنه لم تكن لديه الخبرة للقيام بهذا. وكان هناك في الحزب من قاموا باستغلال الدستور لمصالحهم الخاصة، وكانت علاقاتهم الوثيقة بالحكومة الفعلية نذيرا بالمظالم وأيام الحكم غير المستقر القادمة.

وأدى تدخل الاتحاد والترقي في جميع فروع الإدارة، وإحلال أشخاص من مؤيدي الاتحاديين محل المسؤولين المعارضين للاتحاديين، إلى سقوط قطاعات الإدارة في أيدي مجموعة حزبية غير ناضجة وغير متعلمة وليس لديها الخبرة.

حدثت العديد من أعمال التمرد في أعقاب العمليات السياسية الغريبة والمتناقضة التي قام بها الاتحاديون. ودخلت أساليب الإكراه في حيز التنفيذ، في الوقت الذي تم فيه قمع التمرد في ألبانيا. وفي نهاية المطاف أدت الأساليب العنيفة التي مارستها الحكومة إلى تفاقم الاستياء الشعبي. وفي ذلك الوقت كان ما يُعرف

بـ"قضية الكنيسة" مازال سائدا في البلقان، وأصدر الاتحاديون قانونا جديدا لتسوية الأمر. وكان السلطان عبد الحميد الثاني قد عمل بشكل متواصل لمنع توحيد دول البلقان ضد الدولة العثمانية، لكن السلطان محمد رشاد صادق على القانون، وأخفق في أن يأخذ بعين الاعتبار التحذيرات التي أصدرها البطريرك اليوناني في إسطنبول عن علم واطلاع.

ولم يستغرق الأمر طويلا كي تتجمع دول البلقان ضد الدولة العثمانية، وفي نفس الوقت لم يفلح سفر السلطان إلى الروملي في التخفيف من حدة الاضطرابات في المنطقة.

وفي ذلك الوقت قام حقي باشا، رئيس الحكومة والسفير العثماني السابق إلى روما، بنقل القوات العثمانية من طرابلس وبِنْغَازي إلى مناطق أخرى، والتي كان قد نشرها عبد الحميد الثاني لصد الهجمات الإيطالية المحتملة. واستغلت إيطاليا الأمر فنشرت قواتها سريعا. وكانت إيطاليا تسعى إلى استسلام طرابلس، فأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في ٢٩ سبتمبر/أيلول عام ١٩١١.

وفي غضون هذا تشكل حزب جديد باسم "الحرية والائتلاف"، وكان معارضا لحزب الاتحاد والترقي. واندلعت صراعات بين الحزبين في البرلمان. وعندئذ تم حل البرلمان بموافقة مجلس الأعيان (مجلس الشيوخ)، وذلك في ١٨ يناير/كانون الثاني عام ١٩١٢. واستُبعد حزب الحرية والائتلاف بعد ذلك من الانتخابات التي جرت تحت سيطرة حزب الاتحاد والترقي، وبهذا تشكل البرلمان الجديد وكان أغلبه من الاتحاديين، باستثناء خمسة عشر عضوا.

وفيما كانت الانتخابات البرلمانية والتغييرات الدستورية جارية، قام الإيطاليون باحتلال الجزر الدودكانية (والتي تعرف أيضا باسم الجزر الاثنتي عشرة) الواقعة جنوب شرق بحر إيجة، كما قصفت القوات الإيطالية الدَرْدَنِيل وتقدمت نحو إسطنبول، فيما كانت قواتها

خزانة مجوهرات، قصر دولما باهجة

صورة للسفن العثمانية وقوارب التجديف في البوسفور مع منظر لمنطقة غَلَطة في الخلفية

تواصل الحرب ضد القوات العثمانية في طرابلس. وذهب بعض ضباط الجيش من الاتحادين إلى طرابلس وبدءوا مقاومة شعبية محلية. ونجحت المقاومة في إعاقة تقدم الإيطاليين على طول الخليج، لكنها أخفقت في إخراجهم من المنطقة.

وفي الروملي كانت دول البلقان الصغيرة حديثة التأسيس تستعد للحرب ضد الإمبراطورية العثمانية، ومن المثير للاهتمام أن بعض ضباط الجيش، الذين كانوا قد انتقلوا إلى البلقان لقمع تمرد الألبان، تمردوا هم أنفسهم ضد حكومة الاتحاديين. وبهذا فقد قام هؤلاء الضباط، الذين أطلقوا على أنفسهم اسم "المخلِّصون"، بنفس ما قامت به حكومة الاتحاديين ضد السلطة العثمانية. وقد أُجيبت مطالب هؤلاء الضباط بعد أن أرسلوا تحذيرا للحكومة. وباستقالة الصدر الأعظم سعيد باشا أصبح حزب الاتحاد والترقي خارج السلطة.

أعلن السلطان رشاد أن مشاركة القوات المسلحة في السياسة يعد خيانة، وفي ٢٢ يوليو/تموز عام ١٩١٢ قام السلطان بتعيين غازي أحمد مختار باشا، الذي كان يتمتع بشعبية بين الجنود، في منصب الصدر الأعظم. وأصبح هناك تكوين غريب داخل الحكومة العثمانية؛ ففيما كان مجلس الوزراء يتشكل من وزراء محايدين، كان حزب الاتحاد والترقي يهيمن على البرلمان، ويقود معارضة قوية ضد مجلس الوزراء. وقد أدت هذه الثنائية إلى زعزعة استقرار المؤسسة السياسية والإدارية. وعندئذ قام السلطان محمد رشاد بإلغاء البرلمان، بناء على طلب الصدر الأعظم الجديد.

وفي البلقان كان عملاء روسيا السريون يعملون بفاعلية، فيما قامت اليونان وبلغاريا وصربيا والجبل الأسود بتوحيد قواتهم ضد الدولة العثمانية، التي كانت تمثل عدوهم المشترك. واندلعت حرب البلقان الأولى عندما أعلنت دولة

أعلن السلطان محمد رشاد "الجهاد الأكبر" من مسجد الفاتح، نقلا عن نيفي جورنال (مجلة البحرية).

الخنادق العثمانية في كَلِيبُولي خلال معركة كَلِيبُولي عام ١٩١٥.

الجبل الأسود الحرب على الدولة، وتبعها الآخرون في ٨ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩١٢. وبالنسبة للجيش العثماني كان من المستحيل مواصلة القتال في حرب طرابلس، في حين كان يتعين عليهم الحشد والتعبئة في البلقان أيضا. ولهذا فقد اضطر العثمانيون إلى الاستسلام، ووقعوا معاهدة أُوشِي مع إيطاليا في ١٨ أكتوبر/تشرين الأول عام ١٩١٢، رغم أنه كان بالإمكان التوصل إلى اتفاق أفضل بكثير لو لم تكن حرب البلقان قائمة. ووفقا للمعاهدة حصلت إيطاليا على طرابلس وبنغازي، كما ظلت الجزر الدودكانية بشكل مؤقت تحت سيطرة الإيطاليين، ولم تعد ضمن أراضي الدولة العثمانية.

كان الجيش منخرطا بشكل غير عادي في السياسة، وتملؤه الحزبية، كما كان الصراع بين الضباط المتعلمين والجنود سببا في خلق الفوضى داخل فرق الجيش. وفي النهاية تفتت التسلسل الهرمي الذي كان قائما في الجيش على نحو مملوء بالكراهية، وتعرضت القوات العثمانية لهزيمة ساحقة من شعوب البلقان، بعد أن ظلوا يعيشون تحت حكم العثمانيين لعصور طويلة. وخسرت الدولة العثمانية جميع أراضيها في البلقان، واستقال الصدر الأعظم غازي أحمد مختار باشا، وحل محله كامل باشا القبرصي. وبدأ المسلمون المرحّلون من الأراضي المفقودة في البلقان يتدفقون على الأناضول. وكان الهدف الرئيسي للصدر الأعظم الجديد هو تقليل تكلفة الحرب. وفي ذلك الوقت قامت مجموعة من الاتحاديين بقيادة أَنْوَرْ باشا، الشاب في ذلك الوقت، بنشر شائعة تقول إن الصدر الأعظم سيسلم أدِرْنه للبلغاريين، وسار بقواته نحو الباب العالي، مقر الحكومة العثمانية. وشارك أنور باشا وقواته في انقلاب عسكري، وقتلوا الكثير من الناس في طريقهم، واستطاعوا الحصول على استقالة الصدر الأعظم كامل باشا في ٢٣ يناير/كانون الثاني عام ١٩١٣. وضغط هؤلاء على السلطان وأقنعوه بتعيين محمود شوكت باشا ليكون هو الصدر الأعظم الجديد. وأُطلق على هذا الانقلاب اسم "انقلاب القصر العالي"؛ حيث مثّل أول انقلاب للإطاحة بالصدر الأعظم والحكومة، على عكس الانقلابات الأخرى التي كانت تُنفذ ضد السلطان.

لقد أطاح الاتحاديون بالصدر الأعظم بذريعة أن أدِرْنه سيتم التضحية بها سريعا، لكنهم رغم ذلك وقعوا على معاهدة لندن في ٣٠ مايو/أيار عام ١٩١٣ عندما وصلوا إلى السلطة، وسلموا كامل منطقة الروملي، بما فيها العاصمة السابقة أدِرْنه. وأدت خسارة أراضي الروملي، التي كانت جزءا من قلب الأراضي العثمانية طوال قرون، إلى انتشار شعور بالنقمة بين الشعب، نتج عنه اضطراب اجتماعي اغتيل فيه قائد جيش العمليات محمود شوكت باشا في إسطنبول، الذي لعب دورا مهما في إنهاء حكم السلطان عبد الحميد الثاني، ونفى السلطان عبد الحميد الثاني إلى خارج إسطنبول.

واستغل الاتحاديون اغتيال محمود شوكت باشا كذريعة لإرهاب إسطنبول؛ ففي غضون أيام اعتُقل مئات الأشخاص، وشُنق ٢٩ شخصا، وكان من بينهم صالح باشا، زوج منيرة سلطان، ابنة شقيق السلطان. ولم يستطع السلطان نفسه استخدام سلطته في العفو عنه لأنه كان ينأى بنفسه عن خسة ونذالة الاتحاديين.

خرج البلغار من حرب البلقان الأولى كأكبر دولة في البلقان، ولهذا فقد وحدت دول البلقان الأخرى سلطاتها ضد بلغاريا في ذلك الوقت. واستغلت الدولة العثمانية هذه الفرصة لاستعادة أدِرْنه في ٢١ يوليو/تموز عام ١٩١٣. وأصبح أنور باشا وزير الحرب الجديد، بينما أصبح كمال باشا وزيرا للبحرية، وتولى طلعت باشا منصب وزير الشؤون الداخلية. وأصبحت الحكومة الثلاثية المكونة من أنور وكمال وطلعت الهيئة الوحيدة المتصلة مع السلطان والحكومة.

وكان الصدر الأعظم حليم باشا قد فقد سلطاته، وفي ٢ أغسطس/آب عام ١٩١٤ وقّعت الحكومة الثلاثية اتفاقا سريا مع الألمان، معتقدين أن العثمانيين يمكنهم استعادة الأراضي التي خسروها في البلقان في حرب محتملة، واعتقدوا أن الألمان سوف يفوزون في هذه الحرب دون شك. ووُقع الاتفاق خلال عطلة البرلمان. وبعد أربعة أشهر، وفي ١١ نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩١٤ وجدت الدولة العثمانية نفسها في حرب، ستكون على يديها نهايتها. ولإدراكه أن الاتفاق مع الألمان لا رجعة فيه، كما أنه لا يمكن التراجع عن الحرب الناتجة عنه، اضطر السلطان رشاد إلى إعلان الحرب، كأمر واقع، على الحلفاء (وهم بريطانيا وروسيا وفرنسا). ولكونه خليفة لجميع المسلمين، فقد حث السلطان رعاياه على الانضمام لجهود الحرب، على اعتبار أن الجيش العثماني يخوض جهادا أكبر.

موكب جنازة السلطان محمد رشاد، نقلا عن وور جورنال (مجلة الحرب).

ألقى السلطان خطابا معبرا عن الأمل في افتتاح البرلمان عام ١٩١٦، وذلك لسعادته بالانتصارات التي حققها الجيش في الدَرْدَنِيل والعراق. كما نظم السلطان قصيدة متفائلة نشرت في مجلة الحرب "حَرْبْ مَجْمُوعَه سِي". لكنه توقف عن الإشارة إلى الانتصارات بعد سلسلة من المعارك الخاسرة. وفي غضون هذا عثر على يوسف عز الدين أفندي، ابن السلطان عبد العزيز ووريثه في العرش، قتيلا. وتقول السجلات إنه مات منتحرا، لكن وفاته مازالت تمثل لغزا غامضا مثل وفاة والده. وقد أغلقت القضية.

وبعد استقالة سعيد حليم باشا، الذي توترت علاقته مع الاتحاديين، تولى طلعت باشا، وزير الشؤون الداخلية، منصب الصدر الأعظم، وذلك في ٣ فبراير/شباط عام ١٩١٧.

أصبح السلطان في ذلك الوقت مثقلا بالعواقب الوخيمة للحرب العالمية الأولى، فأصابه كرب عظيم بسبب أخبار الهزائم المتواصلة فتقاعد في قصره. لكنه ظهر في الاحتفالات السلطانية لتحية إمبراطور ألمانيا وإمبراطور النمسا والمجر.

واستطاع السلطان العجوز المصاب بمرض السكر، والمنهك بعد بروتوكول تكريم إمبراطور النمسا، بالكاد أن يكمل زيارته إلى العباءة الشريفة للرّسول ﷺ، في شهر رمضان. وبعد ثلاثة أيام من هذه الزيارة توفي السلطان فجر ليلة القدر من شهر رمضان، والتي وافقت يوم ٣ يوليو/تموز عام ١٩١٨.

شهد السلطان عبد الحميد الثاني والسلطان محمد رشاد هزائم الجيش العثماني في الحرب الأخيرة، لكنهما توفيا قبل أن يشهدا نتائج "معاهدة مونترو" التي عُقدت في نفس العام، بعد خمسة أشهر فقط.

كان السلطان محمد رشاد قبل وفاته قد كلف المهندس كمال الدين بك بإنشاء مقبرته في منطقة أيوب. وكان السلطان هو الوحيد بين السلاطين العثمانيين الذي يدفن في إسطنبول خارج أسوار المدينة، وربما كان أيضا السلطان الوحيد الذي تولى الخلافة على مضض. فلو كان الأمر بيديه لكان من المرجح أنه سيكرس نفسه للصلاة، وما كان ليقضي أيامه الباقية في منصب السلطنة. تصفه المصادر بأنه كان مسلما ورعا تقيا، وسلطانا كريما رحيما.

كان السلطان قد انضم خلال شبابه إلى الطريقة المولوية الصوفية، وقرأ كثيرا في كتاب المثنوي لجلال الدين الرومي خلال السنوات الطويلة التي كان فيها أميرا. وكان السلطان مفتونا بالتاريخ العثماني فكان يزور مقابر السلطان محمد الفاتح والسلطان ياووز سليم كلما أتيحت الفرصة. وكان مهتما بالصوفية والأدب، كما أنشأ مسجدا يحمل اسمه في منطقة كَارَابِنَارْ بمدينة قونية.

كانت فترة خلافة السلطان محمد رشاد مقيدة بسبب أنشطة حزب الاتحاد والترقي، الذي كان يفسر الدستور بطريقة تمنع السلطان من التدخل في شؤون الدولة. وكان السلطان يمقت الحزبية والاتحاديين، لكنه لم يكن بيده شيء يفعله حيال هذا. ويبدو أن شخصيته الهادئة والمتزنة جنبته صدامات شديدة مع معارضيه، وهو ما جنب الدولة حدوث نزاعات داخلية محتملة. وكان معروفا عن السلطان اقتصاده في النفقات؛ وكان إنفاقه بسخاء يقتصر على القصر والحرمين الشريفين.

انجرفت الدولة العثمانية إلى الحرب العالمية الأولى خلال فترة حكم السلطان محمد رشاد، وكانت الحرب بالنسبة للدولة تعني الحياة أو الموت، وقد حدث الأمر الثاني. ورغم ذلك فإن الإصلاحات المهمة التي تحققت في عهده مثلت نقطة الانطلاق لتأسيس الجمهورية التركية.